التنمية الاقتصادية في الأردن

شهد الاقتصاد الأردني منذ نشأته العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية التي أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في خريطته الديموغرافية وتوجهاته الاقتصادية، هذا بالإضافة للخصائص الطبيعية كصغر المساحة ومحدودية الموارد الطبيعية. وكان للأحداث الإقليمية انعكاسات كبيرة على الأردن، حيث أثرت هذه التطورات على حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، حيث تضاعف عدد السكان أكثر من عشر مرات خلال الفترة 1952-2003، يتركز معظمهم في المدن الرئيسية، حوالي 38% منهم دون سن 15 سنة، مما يعني أعدادا متزايدة من الداخلين لسوق العمل كل عام.

وانعكست هذه الزيادات السكانية السريعة والمرتفعة ومسبباتها على عملية التنمية، وزادت من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد.

انتهج الأردن ومنذ مطلع السبعينات أسلوب التخطيط التنموي المرتكز على الانفتاح الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بموارده البشرية المدربة والمهيأة علمياً وفنياً ومهنياً التي هي مكمن قوته الذاتية. وغني عن القول أن زيادة الإنتاج تأتي من خلال الزيادة في واحد أو أكثر من عناصر الإنتاج الرئيسية الثلاث (رأس المال، القوى العاملة، الموارد الطبيعية)، وحيث أن الأردن يعاني من محدودية الموارد الطبيعية ورأس المال، فأن القوى العاملة هي الأساس في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المرجوة من خلال رفع كفاءتها الإنتاجية عن طريق رفع مستواها التعليمي والتدريبي.

كما ويشكل الاقتصاد عنصراً أساسياً للدولة والمجتمع، ويرتبط ارتباطا وثيقا مع القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية، مثلما ترتبط معيشة المواطنين في الدولة باقتصادياتها، أي أن المؤشرات الاقتصادية للدولة تؤثر في حياة المواطنين عبر العلاقة بين الدخل القومي وحصة الفرد منه، فكلما زاد الدخل القومي للدولة زادت حصة الفرد، وإذا حصل عكس ذلك فلا بد من وجود خلل وفساد مالي وإداري وتقصير في استثمار مواد الدولة بالشكل الصحيح الذي

يصب في مصلحة المجتمع، أو أخطاء في إنفاق الدولة وطريقة تعاملها مع الأزمات الاقتصادية التي تواجهها.

ويمر الأردن، كغيره من الدول النامية المحدودة في مرحلة تحول اقتصادية تصيب كافة القطاعات في المجتمع وتؤثر على العديد من مؤسساته ونشاطاته في المجالات الحياتية كافة.

ويعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الصغيرة والنامية على مستوى العالم نظرا لشح الموارد الطبيعية وضيق السوق المحلي، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 حوالي 10 مليارات دولار، مقارنة مع أكثر من 100 مليار دولار في إسرائيل المجاورة أو 15 مليار دولار في قبرص التي لا يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة. وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري نمواً بمعدل 6.1% في عام 2003 مقارنة 3.1 % عام 1996، كما هو مبين في الجدول (1-1).

جدول (1-1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني للفترة (1996-2003)، (%).

السنة	معدلات النمو بالأسعار الجارية (%)		معدلات النمو بالأسعار الثابتة (1994=100) (%)	
	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
1996	3.1	1.9	4.2	2.1
1997	7.4	3.6	4.6	3.3
1998	6	3.1	9.2	3
1999	2.8	2.8	2.8	3.1
2000	6	4.6	3.8	4.1
2001	5.9	5.4	5.8	4.9
2002	5.7	5.4	5.7	4.8
2003	6.2	3.6	5.3	3.3

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران 2004.

وفيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري، فقد ارتفع نصيب الفرد من 1105 دينار في عام 1996 إلى 1288 دينار في عام 2003. أما بالأسعار الثابتة فقد سجل متوسط دخل الفرد عام 2003 نموا بنسبة 2.4% مقارنة مع تراجع بنسبة 1.4% عام 1996.

جدول رقم (1-2): متوسط دخل الفرد خلال الفترة (1991-1995) بالدينار الأردني.

السنة	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري
1996	1105
1997	1117
1998	1180
1999	1177
2000	1189
2001	1223
2002	1257
2003	1288

المصدر:النشرة الإحصائية الشهرية، البنك المركزي الأردني، حزيران 2004.

وفيما يتعلق بقطاعات الاقتصاد القومي ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي، فقد حافظت قطاعات الخدمات على مساهمتها المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة والتي تزيد عن 70% خلال الأعوام الثلاث السابقة مقارنة مع قطاعات الإنتاج السلعي والبالغة مساهمتها حوالي 30%.

وبالنسبة للقطاعات الإنتاجية غير السلعية (الخدمية)، وهي القطاعات المهيمنة على الاقتصاد الأردني فتساهم بما يزيد عن 70% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ويحتل منتجو الخدمات المالية والعقارية المرتبة الأولى بنسبة مساهمة تصل إلى 4ر21% يليها منتجو الخدمات الحكومية وبنسبة 16.7%. أما قطاع النقل والاتصالات فقد وصلت نسبة مساهمته إلى 18% من الناتج المحلي الإجمالي بعد التطور الكبير الذي طرأ على هذا القطاع وظهور الهاتف النقال وتطور تكنولوجيا المعلومات.

جدول(1-3): الأهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي

القطاع	1997	2000	2003
الزراعة	4.5	3.4	3.8
التعدين والمحاجر	3.2	2.9	3
الصناعات التحويلية	14.5	15.8	17
الكهرباء والمياه	2.6	2.7	2.9
التشييد	6.3	5.1	5.7
مجموع قطاعات الإنتاج السلعي	31.1	29.9	32.4
التجارة والمطاعم والفنادق	13.5	11.9	11.3
النقل والاتصالات	14.7	17.6	18.1
خدمات المال والتامين والعقارات وخدمات الأعمال	20.2	20	20.1
خدمات اجتماعية وشخصية	3.6	3.8	4
منتجو الخدمات الحكومية	17.4	17.6	16.7
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف الربح وتخدم العائلات	1.2	1.2	1.1
الخدمات المنزلية	0.1	0.2	0.2
ناقصا: الخدمات المصرفية المحتسبة	-1.8	-2.2	-3.9
مجموع قطاعات الإنتاج الخدمي	70.7	72.3	71.5
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس	100	100	100

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات احصائية سنوية 1997-2003.

جدول (1-4): بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية 1999 – 2003

	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (مليون دينار)	5767.30	5989.10	6339.00	6698.80	7056.20
التغير النسبي (%)	2.8	3.8	5.8	5.7	5.3
الصادرات الوطنية (مليون دينار)	1051.40	1080.80	1352.40	1556.70	1675.10
التغير النسبي (%)	0.5	2.8	25.1	15.1	7.6
المستوردات (مليون دينار)	2635.20	3259.40	3453.70	3559.00	4008.10
التغير النسبي (%)	2.9-	23.7	6	3	12.6
المساعدات الخارجية (مليون دينار)	198.50	240.20	249.40	266.70	682.60

المصدر: البنك المركزي الأردني، نشرات احصائية سنوية 1999-2003.

ولعل أهم ما يمكن أن نتوقف عنده حول الاقتصاد الأردني، هو التعرض لأسباب الأزمة الاقتصادية ومظاهرها، والتنمية وجذب الاستثمار والإصلاح الاقتصادي الذي يوصل الى الخروج من الأزمة أو الحد من تداعياتها.

أسباب الأزمة الاقتصادية

أن من أهم وأبرز أسباب الأزمة الاقتصادية في الأردن، هو الشح في الموارد ومحدوديتها، مضافا إليه الأزمات السياسية التي أصابت المنطقة وتركت آثارها العميقة على اقتصاد الأردن، وخاصة الأزمات المتماثلة بحرب الخليج الثانية والتي أدت إلى فقدان مئات الآلاف من العاملين الأردنيين في دول الخليج لوظائفهم وأعمالهم مما حرم الأردن من مئات الملايين التي كان يحولها هؤلاء إلى الأردن لتصب في الاقتصاد الأردني كما أثرت هذه الحرب على مصير العمالة الأردنية المؤهلة إلى هذه الدولة، خاصة من الخريجين الجامعيين، كما تراجعت المساعدات العربية الخليجية للأردن وبعض المساعدات الأجنبية بسبب هذه الحرب وتداعياتها.

وكان اقتصاد الأردن قد اعتمد كثيراً على تحويلات العاملين خاصة أثناء الطفرة النفطية وبعدها التي نجمت عن حرب تشرين عام 1973م وعلى المساعدات العربية بعد ذلك في تمويل الموازنة العامة للدولة، وفي توفير العملات الأجنبية الضرورية لتمويل استيراد السلع والخدمات، وقد اثر تراجع هذا المورد على الاقتصاد الأردني مما جعل الدولة تلجأ إلى القروض الخارجية والداخلية لتمويل حاجات البلاد والإنفاق الحكومي، ونتج عن ذلك ازدياد مستوى العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة، وقد ارتفع حجم القروض والدين العام مما فاقم الأزمة الاقتصادية حيث أصبح هذا الدين وخدمته عبئا كبيراً على الدولة ما زال يلقى بظلاله الكثيفة على الاقتصاد الوطني حتىالآن، وقد رافق ذلك أيضا انخفاض ملموس في معدلات النمو الاقتصادي، مما جعل الوضع المعيشي للمواطنين يتأزم أيضا، خاصة بعد أن لجأت الحكومات المتعاقبة الى فرض الضرائب لتخفيف الأزمة الاقتصادية وسخرت معظم مداخيل الضرائب للإنفاق على الدولة.

أي أن بعض الحكومات قد اتبعت سياسات مالية واقتصادية تفتقر الى التخطيط السليم وبعد النظر في مواجهة الأزمة الاقتصادية ولم تستغل فترة الانتعاش الاقتصادي وارتفاع المداخيل أثر الطفرة النفطية، لبناء قاعدة اقتصادية سليمة تعتمد على الانتاج وقادرة على تحمل التقلبات الاقتصادية المختلفة.

لقد انعدم التوازن بين عناصر البناء الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي غير المنتج لصالح الإنفاق. هذا، ولقد كان من الأسباب الأخرى اللازمة اقتصادية أردنية التي أدت تداعياتها الى انخفاض

قيمة صرف الدينار عام 1989 الى الثلث تقريبا. كان الدينار يساوي14ر3 دولارا، وأصبح اليوم يساوي 41ر1 دولارا عبر قرار سياسي.

هذا إضافة الى عوامل أساسية أخرى نلخصها كالتالي:-

1. أهملت الحكومات المتعاقبة الريف والبادية من خطط التنمية. وركزت على بعض المدن مما أدى الى هجرة مرتفعة من الريف الى المدن وقد نتج عن هذا الوضع أزمة في السكن والتعليم ورفع نسبة البطالة، خاصة أمام أصحاب قطاعي الزراعة وتربية الماشية حيث تدنت مساهمتها في الناتج المحلي وهذا جعل البلاد تتجه الى الاستيراد الخارجي لسد العجز الحاصل في الطلب على هذه السلع الأساسية.

2. هدر المال العام وسوء إدارته كان له الأثر الكبير في ضياع مبالغ طائلة من المال العام، تم انفاق هذه الاموال في مجالات خاصة أو حتى عامة لا تعود بالفائدة على البلاد منها على حساب جوانب استثمارية إنتاجية تحتاجها البلاد وتعود بالفائدة على المواطن والوطن، والحد من البطالة المتفاقمة وتقليص العبء الضريبي.

3. الافتقار الجاد لمعالجة مشكلة البطالة وحلها أو الحد منها حيث وصلت البطالة الى أعلى نسبها إذ تشير بعض الدراسات الى أن هذه النسبة قد وصلت الى 30%.

4. غياب السياسة الزراعية المبرمجة والمستندة الى التخطيط العلمي السليم للزراعة إدارة وتسويقا.

5. المديونية، والتي تعتبر من اخطر المشاكل التي تواجه الاقتصاد الأردني، حيث وصلت في نهاية تشرين الثاني عام 2003م الى 7041 مليون ديناراً أردنياً أي ما يعادل 9860 مليون دولاراً أمريكياً تقترب، وهو اكثر من الناتج المحلي الإجمالي وقد أنفقت الحكومات المتعاقبة هذه المبالغ، مما أدى بالنتيجة الى العجز عن السداد، وبالتالي عجز كبير في ميزان المدفوعات وتراجع الدخل العام وتدني مستوى المعيشة وتفاقم البطالة، فاتجهت الحكومة الى صندوق النقد الدولي، من اجل معالجة المديونية وكانت وصفته جاهزة وتسببت في تعميق الازمة الاقتصادية عبر برنامج التصحيح الاقتصادي، حيث فرض هذا الصندوق على الاردن مجموعة من التدابير

وإجراءات الاقتصادية القاسية التي اعتبرها طريق الحل للمشاكل الاقتصادية الاردنية ومن ابرز هذه الإجراءات:

1. اعادة جدولة الديون، أي تأجيل فترة السداد لفترات زمنية قادمة مقابل رفع سعر الفائدة على هذه الديون، مما يجعل الدين ثابتا ويثقل كاهل الموازنة بمبالغ كبيرة تدفع كل سنة لسداد خدمة الدين (فوائد) وهذا يعني مالاً ضائعا، رغم اعتبار الحكومات لإعادة الجدولة بأنه إنجاز اقتصادي.

2. فرض المزيد من الضرائب وتوسيع نطاقها، بحيث بات المواطن الاردني يدفع أعلى نسبة ضرائب في العالم، وهذا يتحمله القطاع الاوسع من فئات الشعب الفقيرة محدودة الدخل مما اضاف عبئا معيشياً كبيرا عليها.

3. رفع الدعم الحكومي عن العديد من السلع الضرورية، ورفع اسعار سلع ضرورية أخرى مما أثقل كاهل الاغلبية العظمى الفقيرة من الشعب خاصة وان الحكومات قد أقدمت على تقليل مساهمة الدولة في الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة، ولم تقدم على رفع الرواتب والأجور بالشكل الذي يجعل المواطن قادرا على مواجهة ارتفاع أسعار هذه السلع الضرورية.

4. سياسة الخصخصة. التي طالت المؤسسات الاقتصادية والخدمية التي تمتلكها الدولة وبيعها الى القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي (الشريك الاستراتيجي) وانفاق المردود المالي في المجال الاستهلاكي مع ان هذه القطاعات هي ملك للشعب بأكمله ويجب توجيهها لمصلحة الأجيال القادمة .

هذا، ورغم تمديد برنامج التصحيح الاقتصادي لمرات متتالية، إلا أنه لم تتحقق حتى الآن أهدافه بالوصول الى تصويب اقتصادي.

مظاهر الأزمة الاقتصادية

لقد تجلت الأزمة لاقتصادية التي تمر بها البلاد في أهم المظاهرالتالية:

1. الكساد الاقتصادي: حيث تمر البلاد في مرحلة كساد اقتصادي وليس في مرحلة ركود اقتصادي لان الركود حالة مؤقتة يمكن الخروج منها، ولا يلوح في الأفق في ظل البرامج الحكومية ما يشير الى خروج البلاد من الأزمة الاقتصادية، خاصة حزمة القوانين الاقتصادية المؤقتة، وقوانين الضرائب، والشركات وتنفيذ برامج ما يسمى بالتصحيح الاقتصادي واعتماد الاقتصاد الأردني على جهات خارجية.

2. البطالـــة: حيث تتفاقم أزمة البطالة بين المواطنين القادرين على العمل وخاصة في قطاع الخريجين الباحثين عن الوظيفة، وتزداد نسبة العاطلين عن العمل سنة بعد أخرى لتصل هذه الأيام الى نسبة عالية تقدرها بعض المصادر الاقتصادية ب 30% وتعود البطالة الى عوامل عديدة منها: منافسة العمالة الوافدة وتدني أجورها، وعودة أعداد كبيرة من العمالة الأردنية من الخليج العربي وتقليص الفرص أمام عمالة أردنية مؤهلة في هذه الدول، إضافة الى الاختلالات الهيكلية المزمنة في بنية الاقتصاد الأردني واعتماده على الخدمات بدلاً من الصناعات الإنتاجية التي تفتح الأبواب أمام الأيدي العاملة، حيث ضعفت قدرة هذه الصناعات على المنافسة في السوق الوطنية والأسواق الخارجية.

3. سوء التخطيط وقلة الاهتمام بالقطاع الزراعي: فقد انخفضت معدلات الإنتاج في مواد زراعية أساسية كالقمح والشعير والعدس وغيرها، بسبب توفر هذه الموارد في السوق بأسعار أقل من سعر التكلفة على المزارع، مما جعل المزارعين يهملون أرضهم التي لم يعودوا قادرين على زراعتها بمثل هذه المنتوجات. كما أن سوء التخطيط وعدم تقديم الخدمات والمساعدات للمزارعين ومشاكل الري وهيمنة كبار التجار والوسطاء والمسوقين على صغار المزارعين واستغلالهم جعل المورد من الزراعة يتدنى كثيراً بل يؤدي إلى خسائر تلحق بهم، وهذا بدوره أدى إلى عزوف أعداد كبيرة من المزارعين عن استثمار أرضهم والبحث عن الوظيفة والنزوح الى المدن.

4. انخفاض مستوى المعيشة وتردي الأحوال الاجتماعية: حيث توالت الأسعار والضرائب في الارتفاع في حين لم تطرأ أي زيادة تذكر على الرواتب والأجور والمداخيل للأكثرية الأوسع والأعم من الشعب، مما جعل معدلات التضخم تزداد على معدلات نمو الدخل لوطني، حيث ارتفعت أسعار مئات السلع الضرورية للإنسان، وفي مقدمتها السلع الغذائية، والملابس والتعليم والصحة، وقد أدت الأوضاع المعيشية المتردية الى شيوع حالات اجتماعية مرضية تفشت بين

جيل الشباب بشكل خاص، مثل الجرائم، الإدمان، السرقات، وهذه ظواهر اجتماعية خطيرة على المجتمع تسبب في عدم الأمن والإستقرار.

5. نسبة النمو المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، والاختلال المتزايد للعدالة الاجتماعية في توزيع الناتج والدخل القومي والعجز المتنامي في الموازنة والتشوهات في بنود الإيرادات ومكونات المنظومة الضريبية والإختلالات في السياسات النقدية ونتائجها.

رغم كل ذلك تبقى إمكانية الخروج من الأزمة الاقتصادية متوفرة فيما إذا انتهجت الحكومات القائمة والقادمة برامج اقتصادية تعتمد على التخطيط العلمي المدروس وأشركت في وضع هذه البرامج والخطط المختصين من أبناء الوطن من أجل الإصلاح والتنمية.

الإصلاح والتنمية والخروج من الأزمة

إن من الضروري التركيز على الإصلاح والتنمية في الاقتصاد وضرورة العمل على إعادة النظر في السياسة الاقتصادية ومتوسط إنتاج الفرد بهدف التطوير الشامل والتغيير المنشود للمجتمع بما يلبي حاجات المواطنين، وإن إحداث التنمية الاقتصادية يتطلب أولا، مناخاً سياسياً ملائماً يستند إلى احترام حقوق المواطنين وحرياتهم التي كفلها الدستور، والتأكيد على اتجاه الأردن نحو الأقطار العربية من أجل تصويب وتفعيل علاقاته الاقتصادية معها والسير على طريق بناء السوق العربية المشتركة وصولاً إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، خاصة في عالم يشهد تكتلات اقتصادية كبرى.

ويشكل جذب الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي ركيزة هامة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ويحقق الاستقرار الاجتماعي والأمني والسياسي من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الأخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة وتعزيز القدرة التنافسية الأردنية في مجال الإنتاج والإدارة والتسويق وخفض معدل الفقر والبطالة. ويرتكز الاستثمار على ما يلي:

1. العمل على تهيئة المناخ المناسب، وترويج الأردن منطقة خصبة للفرص الاستثمارية الناجحة يتجاوز سوقها الصغير الى الأسواق العربية والعالمية.

2. توفير الأطر التشريعية المؤسسية التي تكفل تشجيع الاستثمار وحمايته.

3. توفير الحوافز للاستثمار الوطني والعربي والأجنبي بما يتفق والمرتكزات الوطنية والقومية.

4. تجسيد التعاون والتنسيق بين مخرجات التعليم وحاجات التنمية الاقتصادية المستدامة.

5. ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار وأهميته للمجتمع وضرورة اعتماد التخطيط الاقتصادي للاستثمار على المعلومات الدقيقة.

6. بث روح المبادرة والإبداع لدى الأفراد والمؤسسات الراغبة بالاستثمار.

7. العمل على تخفيض انعكاسات التحولات الاقتصادية.

8. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتمكين الاقتصاد الوطني من زيادة الاعتماد على موارده الذاتية.

9. التنسيق المستمر بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من الخبرات الأكاديمية المتخصصة في جميع ما يتم إعداده من تشريعات واتفاقات ودراسات وغيرها.

10. تطوير ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يفتح المجال أمامها للمنافسة في السوق.

11. توسيع دائرة البحث والدراسة والتطوير في الموارد الوطنية وثروات البلاد الطبيعية.

12. تفعيل دور المؤسسات والمجالس واللجان الاقتصادية الوطنية في القطاعين العام والخاص في مجال التخطيط للتنمية الاقتصادية.

13. العمل على تقليص العجز في الميزان التجاري، وكذلك تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية للموازنة عبر البدء بتخفيض الإنفاق الحكومي الجاري.

14. زيادة دخل الفرد، وتحقيق أعلى معدل ممكن من الإنتاج المحلي مع المحافظة على الاستقرار النسبي في الأسعار.

15. زيادة اعتماد الموازنة العامة على الموارد المالية المحلية وتدعيم ميزان المدفوعات.

16. زيادة الإيرادات المحلية بحيث تغطي كامل النفقات الجارية وصولاً إلى تحقيق فائض للمساهمة في تمويل الإنفاق الرأسمالي.

17. تعديل الاختلالات في الهياكل الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.

18. العمل على تخفيض نسبة البطالة.

19. وضع سياسات علمية مدروسة لدعم الصناعة والزراعة بعيدا عن املاءات المؤسسات الدولية.

20. عدم اللجوء الى المديونية الخارجية إلا في حالات إثبات جدوى الاقتراض.

21. انتهاج سياسة زراعية تهدف إلى سد حاجة السوق المحلي وصولاً إلى فائض للتصدير، ووضع خطة زراعية تقوم على إسناد المزارعين وتقديم مساعدات لهم تمكنهم من زراعة أرضهم والحصول على مردود إيجابي يشجعهم على تطوير هذا القطاع، ويتم ذلك عبر فتح الطرق الزراعية وتوفير حاجات المزارعين من الأسمدة والإرشاد وغيرها.

22. الاهتمام بالثروة الحيوانية، وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة إنتاج اللحوم بأنواعها وأياد المراعي والأعلاف بأسعار معقولة.

23. ضرورة إلغاء حزمة القوانين الاقتصادية التي تحد من التنمية الاقتصادية واستبدالها بقوانين تساهم في تحقيق هذه التنمية.

24. إعادة النظر في مجمل عملية التصحيح الاقتصادي والاتفاقيات الموقعة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويمكن أن يتم تنفيذ هذه الركائز للتنمية الاقتصادية عبر ما يلي:

1. عقد ورشات عمل دورية منتظمة بين القطاعين العام والخاص وبمشاركة الخبرات الوطنية، لمراجعة وتطوير الخطط الاقتصادية والاستثمارية والعمل على تطوير التشريعات المتعلقة بها.

2. زيادة مخصصات البحث والتطوير والتدريب والتأهيل في المؤسسات العامة والخاصة ومراكز البحث لمصلحة تطوير نوعية الاقتصاد.

3. تشجيع اندماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتماثلة لخلق هياكل استثمارية قوية.

4. إنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية اللازمة لخدمة الاستثمار وترشيده.

5. إناطة القرار الاستثماري بمؤسسة واحدة تتمتع بصلاحيات واسعة واستقلال جوهري، وبتمثيل كبير وواسع من القطاع الخاص المعني بالاستثمار بإدارة حكومية ذات أفق مبادر خلاق.

وبعد، فإن الخلاصة تتمثل في أن الحكومات الأردنية المتعاقبة لم تنفذ الخطط والبرامج والسياسات والتشريعات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي خلال العقود الماضية والتي لو تم تنفيذها لما احتاج الأردن لانتهاج سياسات وجد نفسه مجبراً عليها وكانت آثارها سلبية على الشعب الأردني في المجال الاقتصادي والاجتماعي.